جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مفهوم "تحول القوة" في نظريات العلاقات الدولية
"دراسة الحالة الصينية"

بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية

مقدم من الطالب/
أحمد عبد الله محمود عطية الطحلاوي

إشـــراف
د/ حنان ماهر عارف قنديل
أستاذ العلوم السياسية- جامعة القاهرة

الإجــازة

أجازت لجنة المناقشة هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير/ جيد جدًا بتاريخ ١٨/ ٥/ ٢٠٠٩.

بعد استيفاء جميع المتطلبات،

اللـجنــة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
١- أ. د/ هدى ميتكيس	أستاذ العلوم السياسية (رئيسًا وعضوًا من الداخل)	
٢- أ. د/ حنان ماهر قنديل	أستاذ العلوم السياسية (مشرفًا)	
٣- د/ محمد عبد السلام	خبير بالوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية الأهرام (عضوا من الخارج)	

بسم الله الرحمن الرحيم

قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون

إنما يتذكر أولوا الألباب

صدق الله العظيم

إهداء

إلى أمي الغالية...

إلى أبي الغالي...

إلى زوجتي الحبيبة...

إلى ابني العزيز... عمـــــر

إلى كل مَن زادني علماً أو حباني فهماً...

أهدي هذا العمل المتواضع

قائمة المحتويات

		رقم الصفحة
مقدمة الرسالة		١
الفصل التمهيدي	التأطير النظري لمفهوم تحول القوة	٢٣
الفصل الأول	مقومات وركائز القوة الصينية	٤٢
المبحث الأول	مؤشرات القوة الصلبة الصينية مقارنةً بنظيرتها الأمريكية	٤٤
المبحث الثاني	الصين وقضايا السياسة الخارجية.	٦٨
الفصل الثاني	الصين والقضايا الإقليمية.	٨٤
المبحث الأول	السياسة الصينية والأمن الإقليمي لشرق وجنوب شرقي آسيا.	٨٦
المبحث الثاني	السياسة الصينية والمسألة التايوانية.	١٠٨
الفصل الثالث	الصين والقضايا الدولية.	١٢٩
المبحث الأول	السياسة الصينية ومنظمة التجارة العالمية.	١٣٠
المبحث الثاني:	السياسة الصينية والمسألة النووية الكورية.	١٤٧
الخاتمة	نتائج الدراسة.	١٦٥
قائمة المراجع		١٦٨

"دراسة الحالة الصينية"

مقدمة:

كثر الجدل في السنوات الأخيرة حول قضية الهيمنة العالمية على المجتمع الدولي وإمساك الولايات المتحدة بزمام قيادة العالم ومستقبل تلك الهيمنة، ولا سيما إبان وجود إدارة أمريكية يمينية محافظة بقيادة جورج دبليو بوش الابن، تلك الإدارة التي كان لها من القيم والمعتقدات السياسية والأيديولوجية والفكرية ما جعل مسألة استمرار الهيمنة الأمريكية في المستقبل كقطب أوحد محل ندوات ومناقشات وبحوث ودراسات عدة حاولت الخوض في هذا المضمار، وكان لها رؤاها التنبؤية المختلفة.

ومنذ سنوات قليلة، بدأ الحديث في أوساط الباحثين –المهتمين بدراسة القوة ومؤشراتها ومعايير قياسها– يدور حول مسألة تحول القوة الدولية "**International Power Transition**" لغير صالح الولايات المتحدة يثير هاجس احتمال اتجاه بعض القوى البازغة على الساحة العالمية –وعلى رأسها الصين– إلى مناوأة الولايات المتحدة الأمريكية في مكانتها العالمية، بل وكذلك تهديد الأمن والاستقرار العالميين إذا هي سعت إلى الهيمنة الدولية. ومن ثم لم يكن غريبًا أن يندفع قسم كبير من البحاثة السياسيين نحو دراسة ومراقبة الدور الخارجي لهذه القوى عمومًا وللصين خصوصًا؛ في محاولة منهم لاستلهام توجهاتها في هذا الشأن.

المشكلة البحثية للدراسة:

يرى بعض أصحاب مدارس العلاقات الدولية والمنظرين لها أن فكرة الهيمنة التي يعتنقها تيار المحافظين الجدد في الإدارة الأمريكية تعني بالنسبة له أن البقاء الأحادي والانفرادي للقوة الأمريكية التي لا تُنافَس سوف يكون الوسيلة الأولية للحفاظ على السيادة الأمريكية إلى ما لا نهاية ضد أي قوة صاعدة إن هي حاولت ذلك.

غير أن تيارًا ثانيًا وإن كان يعتقد أن هذا هو ديدن الإدارات الأمريكية المحافظة، وأن مبدأ الانفرادية **Unilateralism** والتفردية **Exceptionalism** هو الموجه للقرارات المُتخَذة من قِبَل هذه الإدارة، إلا أنه يعتقد، ولأسباب عدة، أن هذه الإدارات لن تستطيع تحمل هذا الوضع الدولي الناجم عن عدم التعاون بسبب الانفرادية التي تعمل وفقًا لها.[1]

بيد أن قضية تحول القوة لصالح بعض القوى الدولية الناشئة الجديدة، وعلى الأخص مسألة تنامي الدور الصيني وأبعاده الدولية على كافة الصعد أثارت الكثير من الأسئلة لدى المفكرين

---

[1] Michael Hirsh, "Bush and the World", Foreign Affairs, Volume 81, No. 5, (September/ October 2002), P. 25.

السياسيين وأصحاب النظريات السياسية –لا سيما أنصار النظريات الواقعية. فالصعود الصيني –على سبيل المثال– من شأنه –دون شك– فرض تغيرات هيكلية في بنية النظام الدولي نفسه ككل، وهو الأمر الذي فرض تداعيات عدة ليس على الولايات المتحدة باعتبارها القطب الأوحد في العالم حاليًا فحسب، وإنما على هيكل النظام الدولي كله.

بعض المحللين السياسيين رأوا أن الصين بنموها المتسارع سوف تتعايش بشكل سلمي مع النظام الدولي، وسوف تسعى نحو التكيف مع الوضع القائم بقيادة واشنطن. فبدلاً من تحدي القوة الأمريكية، سوف تحاول بكين تحجيم التخطيط الأمريكي الموسع لبسط هيمنتها الدولية على العالم، وفي نفس الوقت ستسعى نحو إعاقة ومنع أية تطلعات لأية قوة إقليمية. والصين في سعيها هذا تنشد الارتقاء بالمنظمات الحكومية الدولية، وبعمليات التجارة المتشابكة، وبجماعات المصالح الأمريكية من أجل احتواء النزعة العدائية والتفردية لواشنطن.[٢]

إلا أن موقف واشنطن بلا ريب هو رفض هذا التنامي الصيني لكونه يمثل تحديًا لهيمنتها على النظام الدولي، لكن في الوقت ذاته تعلم واشنطن أن لها مصالح مع الصين تسعى للحفاظ عليها وعدم تعريضها للخطر، لتجنب النتائج التي قد لا يحمد عقباها بالنسبة للأولى.[٣]

ولذلك فقد وجد الباحث نفسه إزاء تساؤل كبير يتطلب الإجابة عليه، يتمثل فيما يلي:

في ظل مقولات مدارس العلاقات الدولية، وفي ضوء وضع السياسة الخارجية الحالية للصين، ما مصير الهيمنة العالمية في ظل عملية تحول القوة وصعود الصين كقوة في كافة المجالات على الساحة الدولية؟ وما أثر هذا التنامي على مستقبل النظام الدولي ككل؟

التساؤلات البحثية للدراسة:

تدور التساؤلات البحثية لهذه الدراسة حول الآتي:

١. ما هي الأطروحات التي تقدمها نظريات تحول القوة فيما يتعلق بمستقبل الدولة المهيمنة وفي إطار مفهوم تحول القوة؟
٢. ما هي المؤشرات التي تجعلنا نعتقد بأن ثمة تحولاً للقوة حدث للصين؟
٣. ما أثر هذا التحول على النظام الدولي؟ وما هي وجهات النظر المطروحة في هذا الشأن؟ وأي الاحتمالات هو الأرجح؟

أهمية الدراسة:

---

[٢] Steve Chan, "Exploring Puzzles in Power-Transition Theory: Implications for Sino-American Relations", Security Studies 13, no. 3 (spring 2004), P. 105.

[٣] د. هدى ميتكيس وخديجة عرفة (محرران)، "الصعود الصيني"، (القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، ٢٠٠٦)، ص ص ج– د.

على الرغم من تعدد الكتابات التي تناولت بصورة أو بأخرى موضوع مستقبل الهيمنة العالمية في ظل الصعود الملحوظ للدور الصيني، إلا أن هذه الكتابات لم تُعنَ كثيرًا بوضع مسألة أثر عملية تحول القوة على مستقبل تلك الهيمنة في إطارها النظري، وهو الإطار الذي قد يلقي أضواء مفيدة على طبيعة التحديات المفروضة على القوة العظمى وهي تمارس هيمنتها.

ولما كان هذا الإطار يستند في أغلبه إلى ما قدمه محللون وباحثون ينتمون للفكر الغربي بصفة عامة، فإن ذلك يضيف أهمية أخرى للبحث الذي يقدم رؤىً أنتجها هذا الفكر نفسه للتعامل مع هذه القضية وتحدياتها.

وتأمل الدراسة عبر هذا الربط بين مقولات نظريات تحول القوة ومسألة مستقبل الهيمنة الدولية في ظل ازدياد قوة الصين أن تقدم طرحًا لطبيعة وضع هذا المستقبل، وأن تلفت الأنظار ليس فقط إلى مخاطر تآكل تلك الهيمنة، ولكن إلى الفرص المتاحة لاستمرارها أيضًا.

النطاق الزمني والمكاني للدراسة:

تغطي الدراسة الفترة الزمنية اعتبارًا من تولي الزعيم الصيني **Deng Xiaoping** سدة الحكم في الصين عام ١٩٧٨ عقب وفاة الزعيم الصيني **Mao Zedong** عام ١٩٧٧ حتى نهاية فترة حكم الرئيس الأمريكي السابق **George W. Bush** في ١٩ يناير ٢٠٠٩[*].

ويعتبر **Xiaoping** صاحب النهضة الصناعية الحديثة للصين، ومع بداية عهده، بدأ انفتاح الدولة الصينية اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا على جارتها اليابانية ثم على الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت عمليات التحديث الاقتصادي والسياسي والعسكري لا سيما النووي، والاهتمام بإحداث عمليات تنمية تكنولوجية حديثة في شتى قطاعات الاقتصاد الصيني. فعلى سبيل المثال، ثمة عبارة قديمة لدينج سياو بنج وضعت في الصدارة لتبرير البرنامج النووي الصيني، حيث قال: "قد نكون من دون (أي دون البرنامج النووي) مضطهدين ويقضي علينا أصحاب نزعة الهيمنة".

وفيما يتعلق بمستقبل الصين على الصعيد الدولي، يرى بعض الباحثين أن الرئيس الصيني **Deng Xiaoping** قد خالف تنبؤات وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كسينجر" بأن الصين سوف تصبح دولة عظمى خلال العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وبات أن التوقع الأكثر واقعية لديهم هو عام ٢٠٢٠.

(*) الجدير بالذكر أنه ومع العلم بأنه اعتبارًا من بدء حكم الرئيس الأمريكي الديمقراطي الجديد باراك أوباما في ٢٠ يناير ٢٠٠٩، لوحظ أن ثمة اختلافًا غير بسيط في فكر الإدارة الأمريكية الجديدة عن الإدارة الجمهورية المحافظة اليمينية السابقة، وأحد عناصر هذا الاختلاف تمثل في قبول الإدارة الجديدة لمبدأ التحاور مع الآخر، ومحاولة الوصول إلى حلول للقضايا الشائكة والعالقة بين الولايات المتحدة وبين غيرها من الدول الأخرى بشكل أكثر سلمية وميلاً إلى الحوار منه إلى استخدام القوة والعنف والإكراه، فإن الباحث قد حدد نهاية الفترة الزمنية الخاصة بالدراسة بنهاية حكم الرئيس الأمريكي بوش الابن في ١٩ يناير ٢٠٠٩.

أما الإطار المكاني للدراسة فهو الإطار الدولي. فالباحث يحاول التنبؤ بما سيؤول إليه مصير الهيمنة الدولية على عرش المجتمع الدولي، وكذا مستقبل النظام الدولي في إطار البقاء الأمريكي كقطب أوحد في العالم، وكذلك عملية الصعود الصيني كقوة بازغة، وذلك في ضوء مقولات مدارس العلاقات الدولية الكلاسيكية والحديثة.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم تحول القوة

يشير مفهوم "تحول القوة" إلى [فقدان دولة مهيمنة لموقعها القيادي في النظام الدولي لصالح قادم آخر تتنامى قوته بشكل متسارع]. وبالتالي يسعى هذا القادم للوصول إلى موقع الهيمنة. فمن أجل حدوث تحول للقوة، يجب على الدولة الصاعدة أن تمتلك مقومات للقوة تفوق تلك التي تمتلكها الدولة المهيمنة، أو على الأقل تعادلها، وبالتالي على الدولة الصاعدة العمل على تضييق الفجوة بين مقدراتها القومية، ومقدرات الدولة المهيمنة، كما سيرد القول فيما بعد.

وفكرة تحول القوة تشير إلى اللحظة حيث تفقد الدولة القائدة موقعها المتفوق لمتحدٍّ آخر. وهذا الدور المعكوس يحدث من خلال التغيرات في المقدرات القومية لكلا الطرفين. وعندما يكون الأمر مصحوبًا بعدم رضا شديد عن الوضع الدولي القائم بالنسبة للدولة الصاعدة، فإنه من المتوقع نشوب الحروب.[٤]

ثانيًا: مؤشرات تحول القوة

[١] المؤشرات التقليدية:

حصرها "ديفيد سنجر" و"ستوارت بريمر" و"جون ستوكي" في ستة مؤشرات: عدد السكان الكلي، عدد سكان الحضر، الأفراد العاملين بالقوات المسلحة، مقدار الإنفاق العسكري، صناعات الحديد والصلب، ومعدل استهلاك الطاقة.[٥] وقام **Charles Doran** بتتبع صعود وهبوط المقدرات القومية للدول. وتمثلت مؤشرات القوة عند **Doran** في: صناعات الحديد والصلب، حجم القوات المسلحة، عدد السكان الكلي، إنتاج الفحم (أو ما يعادله من النفط)، المستوى الحضري.[٦]

---

[٤] Steve Chan, "Is There a Power Transition Between the U.S. and China? The Different Faces of National Power", Asian Survey, Vol. XLV, No. 5 (September / October 2005), pp. 688-9.

[٥] راجع التحليل الأصلي للمقدرات المادية القومية في:

J. David Singer, Stuart Bremer, and John Stuckey, "Capability Distribution, Uncertainty, and Major Power War, 1820- 1965," in Peace, War, and Numbers, ed. Bruce M. Russett (Beverly Hills, Calif.: Sage, !972), pp. 19-42

[٦] راجع العمل الأصلي لنظرية دائرة القوة في:

[٢] القوة الناعمة ومؤشراتها:

ويشير إلى (القدرة على الحصول على ما يرغبه الشخص من خلال اجتذاب الآخرين أكثر من استخدام العنف ضدهم أو إكراههم)، وهي تنبع من الجاذبية التي تحظى بها ثقافة الدولة وأفكارها السياسية وسياساتها. ويعتقد **Joseph Nye** أن أهداف السياسة الخارجية لا يمكن تحقيقها بشكل كلي باستخدام القوة العسكرية وحدها، وإنما كذلك عن طريق عناصر القوة الناعمة الجاذبة لثقافة وأفكار ومؤسسات الدولة.[٧] ومن خلال الجمع بين مؤشرات القوة الصلبة والناعمة يصبح الأمر أكثر جلاءً لأن ذلك سيعكس قوة الدولة النسبية بشكل أكثر دقة.

ثالثًا: نظريات تحول القوة

(I) نظرية تحول القوة POWER TRANSITION THEORY:

في عام ١٩٥٨، أوضح **Organski** أنه في نظام الدول الهرمي، تعتبر الدول –غير الراضية عن التعادل في القوة– هذا الوضع باعتباره مؤشرًا من مؤشرات نشوب حرب دولية. كما أن ارتباط المكنات المتوازنة بنشوب الحرب يخالف الفكرة السائدة بأن توازن القوة بين الدول الكبرى يضمن الأمن والاستقرار.[٨]

وأكد **Organski** و **Kugler** أن الدولة الصاعدة –أطلقوا عليها المتحدي الصاعد **rising challenger**– تسلك سلوكًا تصادميًّا مع القوة العظمى؛ للوصول إلى موقع الصدارة في النظام العالمي. ولهذا، تندلع الحروب بين القوة الصاعدة وتلك المسيطرة على الوضع القائم.[٩]

ويقول **Organski** أن احتمالات الصراع بين دولتين تزداد حينما يبدأ ميزان المقدرات بينهما في التغير، بحيث يصبح لإحدى الدولتين ميزة نسبية على الدولة الأخرى، وتكون تلك الدولة ذات الميزة غير راضية عن النظام الدولي القائم.

(II) نظرية دورة القوة POWER CYCLE THEORY:

Charles F. Doran and Wes Parsons, "War and he Cycle of Relative Power,' American Political Science Review 74:4 (December 1980), pp. 947-65.

[٧] لمزيد من التفاصيل انظر الموقع الإلكتروني:
http://www.futurecasts.com/book%20review%204-02.htm#soft%20power%20sources

[٨] Jacek Kugler, "The Asian Ascent: Opportunity for Peace or Precondition for War?", International Studies Perspectives, 7, (Malden: Blackwell Publishing, 2006), p. 38.

[٩] Young-Kwan Yoon, "Introduction: Power Cycle Theory and the Practice of International Relations", International Political Science Review, Vol. 24, No. 1, (London, Thousand Oaks, GA and New Delhi), P. 8.

ركز صاحب هذه النظرية **Knorr** (١٩٥٦) على مفهوم القوة النسبية "**relative power**". وترى نظرية دورة القوة أنه بدلاً من قيام القوة المهيمنة بفرض سيطرتها على النظام، فإنها تلعب دورًا قياديًّا بجانب باقي الدول التي تقوم بلعب دور في الشئون الخارجية.

ويقول **Rosecrance** إنه من المهم تبيان أن نمط الاستقرار في النظام العالمي القائم ليس هو نفسه في النظام الدولي السابق، وإنما حدث انتقال من هذا إلى ذاك. ويرى أن توازن القوى مهم لاستقرار النظام العالمي. بيد أنه في نفس الوقت، فإن هذا التوازن لم يكن كافيًا في الماضي لمنع اندلاع حروب عالمية كبرى.

وتشير هذه النظرية إلى عدة متغيرات يحدث وفقًا لها تحول القوة من دولة لأخرى. من هذه المتغيرات **الدور التاريخي** لكل دولة وأسلوب إدراك النخب الحاكمة للدول لأدوار الدول الأخرى. و **المكانات النسبية** للدولة، و **توقعات الدولة** فيما يخص سياساتها الخارجية وعلاقاتها الدولية تجاه بعضها البعض.[١٠]

(III) نظرية الدائرة الممتدة LONG CYCLE THEORY:

أشار **Modelski and Thompson** إلى أن النظام العالمي نظام منظم ذو هياكل محددة، حيث تكون مقاليد الأمور في يد دولة واحدة مهيمنة. ويعتبر المؤشر الأساسي في عملية تحول القوة وتدشين نظام عالمي جديد هو **نشوب الحروب غير القابلة للمنع Unpreventable Wars**. فالحروب الكونية تعد مؤشرات لتولي قيادة عالمية جديدة شئون العالم، وبالتالي فإن تفوقها العسكري يمنحها القدرة على تقديم السلع العامة كالأمن العسكري، ووضع قواعد للعلاقات الاقتصادية الدولية.[١١]

(IV) نظرية الاستقرار بالهيمنة HEGEMONIC STABILITY THEORY:

ترتكز مقولات هذه النظرية النظرية على مفهوم الاستقرار المهيمن في النظام الدولي، والذي يعنى بحفظ الاستقرار والإمساك بزمام القيادة العالمية. ويعتبر مؤشر **السيادة العسكرية والاقتصادية** هو المؤشر الأساس في هذه النظرية. فيعتقد **Gilpin** أن القوة العظمى بإمكانها إرساء قواعد التبادل الاقتصادي الدولي، وتأمين حركة الاستثمارات في الخارج، كما تتاح للقوى الأخرى فرصة الاستفادة من بقاء وضع النظام الدولي القائم. غير أن بقاء النظام الدولي يتهدده خطر عدم الاستقرار حال فقدان الدولة المسيطرة لسيطرتها على مقدرات السيادة الدولية.[١٢]

---

[١٠] Young-Kwan Yoon, op. cit., PP. 5- 8.

[١١] Franz Kohout, op. cit., PP. 54- 55.

[١٢] Ibid., PP. 55- 56.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة منهاجية أساسية وهي **منهج دراسة الحالة**، وكانت هناك منهاجية مساندة أخرى هي **منهج تحليل المضمون**.

فيما يتصل بمنهج دراسة الحالة، فيعد منهج دراسة الحالة **Case-Study Method** من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية، فهذا المنهج يقوم على الدراسة المتعمقة لحالة واحدة فقط، سواءً كانت هذه الحالة نظامًا أو فردًا أو جماعةً أو مجتمعًا أو مؤسسةً أو تنظيمًا أو ثقافةً، فرعية أو عامة في مجتمع أو أمة؛ وذلك بغية الكشف عن جوانبها المختلفة. فهذا المنهج يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها الحالة بقصد الوصول إلى نوع من التعميمات المتعمقة بحالة الوحدة المدروسة.[١٣]

وقد تتناول دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافٍ كثافة المتغيرات والظواهر المرتبطة بها، وتناولها بالوصف الكامل والتحليل. وقد تكون الحالة هي السلوك الفردي فيحاول البحث استكشاف قيم الفرد واتجاهاته وإدراكه للموقف المحيط به، والعلاقة بين هذا الفرد والسياق أو البيئة المحيطة به.

والفكرة الأساسية في منهج دراسة الحالة هي أن مهمة العلم لا تقف عند حد التعميم فحسب، وإنما تعنى أيضًا بدراسة أي مجموعة من وقائع معينة، بل وبأية واقعة محددة من ذلك: دراسة شخصية سياسية معينة، أو حزب سياسي معين، أو مؤسسة سياسية معينة بذاتها دراسة علمية.

ولهذا المنهج أهمية في دراسة الشخصيات والجماعات السياسية المؤثرة في مجتمعاتها، كما أن هذا المنهج قريب الشبه من الناحية المنهجية بمنهج دراسة المناطق **Area Studies** الذي يركز على مناطق بذاتها لها خصائصها المشتركة حضاريًّا وتاريخيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا دراسة علمية أو إمبيرقية يقوم بها أصحاب تخصصات مختلفة (اجتماع- تاريخ- اقتصاد- أنثروبولوجيا- سياسة) لتتضافر جهودهم في وصف وتشخيص وتقصي أوضاع تلك المنطقة، وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها.

ويمكن التمييز بين طريقتين في منهج دراسة الحالة هما:

- تاريخ الحالة **Case History**.
- التاريخ الشخصي للحياة **Life History**.

---

[١٣] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، "القيم السياسية المتضمنة في كتب الأطفال: دراسة تحليل مضمون لكتب الأطفال الصادرة عن الهيئة العامة للاستعلامات ٨٣- ١٩٨٦"، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٨٧)، ص ش.

أما تاريخ الحالة فيقصد به الحصول على بيانات من مصادر مختلفة حول تطور الحالة، فإذا كانت شخصًا أو جماعةً، فيتم جمع البيانات حول تطور مراحل هذا الشخص أو الجماعة، وما يرتبط بها من جماعات أخرى، بما في ذلك الوثائق والسجلات المتاحة التي يمكن أن تضم مثل هذه البيانات، وتفيد المصادر المتعددة في ضبط المعلومات ومقارنتها والتأكد من صدقها.

أما التاريخ الشخصي للحياة فيقصد به عرض لتطور حياة الفرد من وجهة نظره الخاصة، أي المراحل التي مر بها، وخبراته واهتماماته وتطور حياته بمختلف جوانبها الانفعالية والسلوكية وغيرها، كما يعرضها المبحوث ذاته.

لمنهج دراسة الحالة شروط، هي:

أولاً: دقة الباحث ومثابرته، فالمنهج يتطلب جمع معلومات وبيانات عن الحالة موضع الدراسة لوقت طويل ومتصل، ولا بد من توافر خبرة ومهارة خاصة لدى الباحث.

ثانيًا: الدراسات التي تكون موجهة بإطار نظري واضح ومحدد يتضمن مجموعة متسقة منطقيًّا من القضايا تنعكس مباشرةً على تصميم البحث وخطته، وتيسر له الوصول إلى نتائج لها أهميتها.

ثالثًا: يقتضي هذا المنهج خطوات محددة، منها التنقيب في التاريخ لتتبع تطور ونشأة الظاهرة، وما أحاط بهذه النشأة والتطور من عوامل ومتغيرات وعلاقات، ثم وضع البحث إطارًا للملاحظة في شكلها العلمي الدقيق.

رابعًا: يكتسب منهج الحالة أهميته من عدم الاكتفاء بالجوانب السطحية للظاهرة. فالمنهج يفرض النفاذ إلى أعماق الظاهرة التي يقوم بدراستها، وإدراك الطابع الكلي للحالة.

خامسًا: يمثل منهج دراسة الحالة طريقة للبحث الوصفي أو طريقة من طرق تنظيم البيانات للاستفادة بشكل كامل من هذه البيانات، بعد تنظيمها وضبطها في معرفة نمو وتطور الحالة موضع البحث.[١٤]

والباحث هنا يقوم بدراسة الحالة الصينية في مرحلة معينة هي الفترة من تولي "دينج سياو بنج" سدة الحكم وحتى عام ٢٠٠٧، بغية التعرف على السلوك السياسي الخارجي للدولة الصينية بشأن بعض القضايا التي انتقاها الباحث كموضع لدراسته، بهدف التوصل إلى الإجابة على الأسئلة البحثية المطروحة.

وبالنسبة لأسلوب تحديد المضمون، فيعد هذا الأسلوب من أهم الأساليب البحثية التي تستخدمها بعض الدراسات الإنسانية. ويستخدم علم السياسة هذا الأسلوب بشكل كبير في تحليل

---

[١٤] د. عبد الغفار رشاد، "مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الأول "التحليل السياسي: كيف تكتب بحثًا أو رسالة؟"، ط١، (القاهرة، مكتبة الآداب، ٢٠٠٤)، ص ص ٢٦٨- ٢٦٩.

الخطابات السياسية المختلفة، وأنماط القيادات، ومضامين الخطابات الدبلوماسية والخطب، وخطابات المعارضة، وصورة الأمة عند الغير.

ويعرف **Krippendorf** تحليل المضمون على أنه "أسلوب للبحث يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل".

ويعرف "سمير حسين" تحليل المضمون على أنه "أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام، لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها –من حيث الشكل والمضمون– تلبيةً للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث أو فروضه الأساسية... وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة، ووفق أسس منهجية ومعايير موسوعية، وأن يستند الباحث في عملية جمع البيانات وتبويبها وتحليلها على الأسلوب الكمي بصفة أساسية".[١٥]

ويعرف علماء مناهج البحث الاجتماعي تحليل المضمون بأنه: "أسلوب للبحث يهدف إلى الوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للاتصال". وهذا هو التعريف الذي وضعه برلسون، وهو أحد الثقات في الموضوع. ويتمثل التطبيق العملي لهذا الأسلوب في تقسيم وتصنيف المادة التي تخضع للتحليل إلى فئات رئيسية وفئات فرعية. وهناك فئتان رئيسيتان: فئة ماذا قيل؟ وفئة كيف قيل؟

فئة ماذا قيل: يقصد بهذه الفئة تحديد ماذا قيل في المضمون الذي يخضع للتحليل. ونجد هناك عديدًا من الفئات الفرعية: فئة موضوع الاتصال، فئة اتجاه الممضون، فئة القيم، فئة الفاعلين، فئة المرجع، فئة المكان، فئة المخاطبين.

فئة كيف قيل: تتضمن ثلاث فئات فرعية: فئة نوع الاتصال، فئة الشكل الذي يتخذه الموضوع (شكل العبارات التي قيلت حقائق أم أماني)، فئة الوسيلة.

وبالإضافة إلى ذلك هناك وحدات لتحليل المضمون على أساسها يتم التحليل الكمي للمضمون. ونفرق هنا بين وحدة التسجيل ووحدة السياق.

١- **وحدة التسجيل:** وتتضمن مرجعًا يتم عده مثل الكلمة أو عبارة معينة عن فكرة تدور حول مسألة محددة.

---

[١٥] د. محمد شلبي، "المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم، المناهج، الاقترابات، الأدوات"، ط١، (القاهرة: بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع/ ١٩٩٦)، ص ص ٢٢٩- ٢٣٥.

٢- **وحدة السياق:** وهي أكبر جزء من المضمون يمكن فحصه للتعرف على وحدات التسجيل. فمثلاً إذا ما أريد معرفة ما إذا كانت كلمة معينة قد ذكرت بطريقة ودية أو عدائية، فلا بد أن يؤخذ في الاعتبار سياق الجملة التي وردت تلك الكلمة فيه.[١٦]

ويحظى تحليل المضمون بأهمية كبرى؛ نظرًا لسهولة استخدامه وقلة التكلفة مقارنةً مع الدراسات الاستبيانية، ويسر الحصول على البيانات في كثير من موضوعاته. كما يفيد أسلوب تحليل المضمون في تحقيق الدقة والضبط ومعرفة الميول المختلفة.[١٧]

وسوف يقوم الباحث في هذه الدراسة باستخدام أسلوب تحليل المضمون، فالسياسات الخارجية للدول -ومن ثَمَّ تصور شكل العلاقات الدولية فيما بينها- يمكن التعرف عليها من خلال تحليل ما يرد في خطابات وتصريحات كبار صانعي القرار في تلك الدول، وعليه يمكن تحليل مضامين التصريحات والكلمات والخطابات التي يتم إلقائها في مؤتمرات الحزب الشيوعي الصيني، وتصريحات المندوب الصيني الدائم لدى الأمم المتحدة، وتصريحات كبار المسئولين الصينيين فيما يتعلق بالقضايا التي تهم صانع القرار الصيني على المستوى الإقليمي أو الدولي.

الدراسات السابقة:

تعددت الكتابات عن موضوع تحول القوة، وتناولت النظريات المتعلقة بتحول القوة أطروحات وإسهامات نظرية فيما يتصل بمعنى المفهوم والمتغيرات الرئيسة له في كل نظرية، ثم أثر حدوث تحول في القوة على شكل وهيكل النظام الدولي والعلاقات بين الدول لا سيما الدولة القائد في النظام والقادم الجديد غير الراضي عن الوضع الدولي القائم.

وأيضًا ثمة دراسات -أجنبية بالأساس- تناولت رؤية السياسة الخارجية الصينية لكيفية التعاطي مع بعض القضايا الدولية التي يُعتقَد أنها تشكل عائقًا ما -آنيًا أو مستقبلاً- على النمو الصيني وإمكانية الوصول إلى أن تصبح الصين قوة كبرى في منطقة شرق وجنوب شرق آسيا، ومن بعدها قوة كبرى في العالم. والدراسات التي قامت بعرض مقومات الصعود الصيني، وأسباب ذلك الصعود، ومعوقاته عديدة، قد يجد الباحث الأخذ ببعضها مفيدًا عند دراسته للسياسة الخارجية الصينية، ومستقبل تأثير التحول في القوة الدولية على مكانة واشنطن كقائد متفرد للنظام العالمي والمجتمع الدولي.

(١) في كتاب للمؤلفين **T. V. Paul, James J. Writz, and Michel Fortmann** بعنوان **"Balance of Power: Theory and**

---

[١٦] السيد يسين (مشرف)، "تحليل مضمون الفكر القومي العربي (دراسة استطلاعية)"، ط٣، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، مارس ١٩٨٥)، ص ص ١١- ١٣

[١٧] د. محمد شلبي، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٦.